



افتتاحية العدد:

نحو صندوق تطوير يحقق تنمية

د. صبري صيدم

وزير التربية والتعليم العالي

ندرك تماماً الدور السامي الذي يضطلع به صندوق تطوير الجودة منذ تأسيسه عام 2005، ودور المنح التي يقدمها، في توفير فرصة لمؤسسات التعليم العالي لتحسين برامجها التعليمية، بما يتناسب مع التوجهات العالمية، والتي تشمل عناصر مختلفة، من تطوير المناهج الدراسية للبرامج المستفيدة، وتحسين التدريب العملي في الميدان، وكذلك تحسين مهارات الاتصال والتواصل للطلبة، وبناء قدرات الأكاديميين وشركائهم من القطاع الخاص، لمواكبة التغيير الحاصل في البرامج المستهدفة.

لا يغيب عن البال، أن التجربة السابقة لمنح صندوق تطوير الجودة، فتحت الآفاق أمام مؤسسات التعليم العالي، لإعادة النظر في الأساليب التقليدية المتبعة في التدريس، وكانت أهم المنجزات، فيما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص، والتي فتحت الباب للحوار الذي كان غائباً في أغلب الأحيان. وما من شك أن هذا الحوار يجب أن يستمر، ويتمأسس في مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي سيساعد في معرفة حاجات سوق العمل لإعداد خريجين أكفاء، يفون بحاجات السوق المحلية والإقليمية والدولية، وبصورة تحقق التنمية المنشودة.

وحيث إننا على أعتاب مرحلة جديدة من منح صندوق تطوير الجودة وتمويل جديد، فإن رؤية وزارة التربية والتعليم العالي للمرحلة القادمة، تتمثل في تعزيز التعليم المهني والتقني في فلسطين - إضافة إلى التعليم العالي - وكذلك رفع القيمة الاجتماعية له، لضمان التحاق أكبر عدد من الطلبة فيه. وضمن هذا التوجه، فإن الوزارة سعت، وتسعى دوماً إلى خلق نظام تعليم وتدريب مهني وتقني فلسطيني، بحيث يكون كفوفاً وفعالاً ومرناً، ومرتبياً باحتياجات سوق العمل. وتكمن أهمية هذا التعليم في محددتين، الأول: هو احتياج سوق العمل الفلسطينية للعديد من التخصصات التقنية والمهنية المفقودة، والثاني: تشبّع هذا السوق من التخصصات الأكاديمية، وارتفاع معدلات البطالة في العديد من التخصصات الأكاديمية.

وندرك تماماً، أن القطاع الخاص الفلسطيني هو صاحب الدور الكبير، والرافع في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، بحيث يشغل نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في فلسطين، لذا يجب العمل على مواءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع احتياجات سوق العمل والقطاع الخاص، كي تتكامل الأهداف، ونصل إلى المراد.

كما أننا بحاجة لتحفيز الطلبة للالتحاق بالتعليم والتدريب المهني والتقني، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، وخلق كوادر ريادية مؤهلة ومتميزة في كافة المجالات، وكذلك العمل على النهوض بكل مكوناته من تطوير المناهج بما يتناسب مع التطور الحرفي والتكنولوجي، إلى تطوير البنية التحتية من مراكز ومعدات وأجهزة تستخدم بالتعليم والتدريب، وتطوير الكادر البشري العامل في هذا القطاع. وهذا يقودني إلى دعوة مؤسسات التعليم العالي ذات العلاقة إلى انتهاز هذه الفرصة، والعمل في المرحلة المقبلة على إعداد مثل هذه البرامج جنباً إلى جنب مع برامج التعليم العالي الأخرى من خلال منح صندوق تطوير الجودة، وبذلك نكون قد خططنا تخطيطاً سليماً يؤدي إلى مخرجات رائعة ومميزة، وتصب في صالح خطط الوزارة التطويرية الطموحة، التي بدأت تؤتي أكلها مؤخراً، عبر العديد من النجاحات العربية والدولية.

صبري صيدم

- نبذة عن صندوق تطوير الجودة
- افتتاحية العدد
- لمحة سريعة
- قصص نجاح المؤسسات
- نصيحة عملية: كتابة مقترحات المشاريع

في هذا
العدد:

• تفخر وحدة مشاريع البنك الدولي بإعلانها عن اكتمال المشاريع التي نفذت ضمن الدورة الأولى من منح صندوق تطوير الجودة. أحد عشر مشروعاً بدأت منذ ثلاث سنوات، في عشر مؤسسات تعليم عالي مختلفة، ثلاثة منها في غزة، وصلت النهاية وعقدت مؤتمراتها الختامية، بمشاركة فاعلة من الشركاء والمستفيدين من المشاريع. وبالرغم من أنه من المبكر تأكيد الشراكات طويلة الأمد بين المؤسسات وشركائها في بعض المشاريع، إلا أن بوادر الشراكة الاستراتيجية كانت واضحة في البعض الآخر.

• من خلال جهودها المستمرة في التحضير لإطلاق التمويل الإضافي لمشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل، فقد أعادت وحدة مشاريع البنك الدولي إطلاق صفحتها الإلكترونية www.palpcu.ps بعد إعادة تصميمها. حيث تم تطوير الصفحة لتصبح أكثر سهولة لتصفح المستخدم، كما وأنها تسمح للمتصفح الدخول إلى طلبات منح صندوق تطوير الجودة إلكترونياً باللغتين. كذلك ولمساعدة المؤسسات في فهم طبيعة ومتطلبات منح صندوق تطوير الجودة، فقد تم تطوير فيديوهات تعليمية وهي متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية على الصفحة. يسر الوحدة استقبال أي تغذية راجعة أو اقتراحات من المؤسسات.

• جهود التحضير للتمويل الإضافي لمشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل لا زالت متواصلة، حيث ضاعف فريق الوحدة ومجلس إدارة الصندوق من جهودهم لوضع التفاصيل الأخيرة من الدورة القادمة. ومن الجدير بالذكر أن مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي أقر يوم الجمعة 02/12/2016 منحة بقيمة 5 مليون دولار لصالح مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل. ولذلك، فمن المتوقع عقد الاحتفال الرسمي لإعلان التمويل الإضافي وإطلاق الدورة الجديدة في منتصف كانون الثاني 2017.



نصيحة عملية

كتابة مقترحات المشاريع

من الممكن أن تكون كتابة مقترح مشروع مهمة مرعبة، حيث أن العديد يفتقرون للثقة في مهاراتهم الكتابية. إن العملية تتطلب فقط وقتاً وبعض التركيز. بإمكانكم كتابة وتطوير مقترحات مقبولة إذا ما قمتم بتوفير الوقت والجهد اللازمين. النصائح التالية ستساعدكم عند كتابة مقترحات المشاريع:

- | | |
|---|--|
| <p>تأكد أنك قمت بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التأكد من أن المؤسسة والبرنامج مؤهلين للتمويل. • اتباع التعليمات بخصوص عدد الصفحات، والخط والفراغ وأية مواصفات أخرى. • التأكد من تنظيم السرد في المقترح بحيث يبين بوضوح معايير الاختيار المذكورة. إذا تم عرض المعايير، فمن الممكن أن يتم تقدير المنحة بناء على القدرة على توضيح هذه المعايير. • التأكد من توضيح كل بند تتطلبه المنحة، بحيث يكون من السهل على المقيم فحص كل متطلب بدون عناء البحث عن المعلومات. • التأكد من طلب مبلغ تمويل كافي ومعقول. • الكتابة بوضوح للمقيمين باستخدام العناوين والجمل القصيرة وال فقرات. • الطلب من شخص غيرك (شخص لا يعرف عن الموضوع) قراءة/مراجعة المقترح. | <p>لا تقم بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • محاولة ملاءمة البرنامج مع المنحة إذا كان لا يتلاءم طبعياً معاً. • تجاوز الحد المسموح به من الصفحات في نص المقترح. • أن تكون مبهماً بخصوص الغايات والأهداف والمخرجات المتوقعة. • نسيان أية معلومات ضرورية مطلوبة في النماذج أو أي تعهدات أخرى. • المبالغة في مبلغ التمويل المطلوب. • افتراض أن القراء يعرفون أية معلومات مسبقاً عن البرنامج. • افتراض أن القراء يعرفون المقصود إذا كان هناك أي خطأ في المقترح. • إرسال أي مواد إضافية بعد إرسال الطلب، فلن يتم أخذه بعين الاعتبار عند مراجعة المقترح. |
|---|--|

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل معنا على العنوان التالي:

وحدة مشاريع البنك الدولي، وزارة التربية والتعليم العالي - مبنى مركز المناهج - شارع حنا العجلوني - رام الله، فلسطين

00970 2 2969352/366

00970 2 2969369

www.palpcu.ps

info@palpcu.ps

World Bank Project Coordination Unit



قصص نجاح المؤسسات

تعاون مؤسسات التعليم العالي: قصة نجاح

يعتبر إنشاء علاقات مثمرة بين مؤسسات التعليم العالي هدفاً رئيسياً للعديد من المؤسسات الأكاديمية، وقد كان هذا الدافع الرئيس خلف قيام برامج الزراعة في جامعة الأزهر والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في غزة بإطلاق برنامج بناء قدرات مشترك لأعضاء الهيئة التدريسية لكلتا المؤسسات.

" يقدم هذا البرنامج نموذجاً لشراكة حقيقية بين مؤسستين تعليميتين ويتوقع أن يعزز ثقافة التعاون " حسب د. هاني قوصة، نائب العميد للتخطيط وشؤون العلاقات الخارجية في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية. يؤكد د. قوصة التزام الكلية وحماسها الكبير لانجاح هذا التعاون والذي سيساهم بشكل قيم في تطوير قطاع في غزة.



" تم تصميم مواضيع التدريب لاجلب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والتي ستمكن المتدربين من نقل المعرفة والخبرة إلى المزارعين وطلاب الهندسة الزراعية حيث يتضمن البرنامج سبع مقررات تعليمية بمجموع 128 ساعة تدريبية" كما أضاف د. نصر أبو فول، محاضر في كلية الزراعة- جامعة الأزهر. وبناء على هذه التجربة الناجحة، فقد قررت كلتا المؤسسات تنظيم المؤتمر العلمي الدولي الأول المتوقع عقده في شهر أيار المقبل بشكل مشترك في مجال الزراعة الحديثة في قطاع غزة.

حالة دراسية: طريقة مبتكرة للتدريس

كخطوة مميزة على المستويين المحلي والإقليمي، قامت كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة وبالتعاون مع الإتحاد الفلسطيني للصناعات بتطوير حالات دراسية في مجالات مختلفة مستنبطة من الإقتصاد الفلسطيني. ويعتبر هذا مكوناً ذا قيمة إضافية لمشروع "مواهب مهارات الطلاب الإدارية مع احتياجات سوق العمل"، حيث تعتبر هذه الحالات الدراسية طريقة تدريس جديدة ومؤثرة ومن الطرق الفاعلة في تغيير مواقف وقناعات الباحثين، لأن بإمكانهم الاستفادة من الخبرات السابقة الحقيقية لأفراد ومؤسسات لاستخدامها في تصويب الوضع الحالي.

تم تطوير ودمج 15 حالة دراسية بنجاح في المقررات التعليمية وستكون متوفرة للطلاب بدءاً من الفصل القادم. حسب د. خالد دهليز، مدير المشروع "ستعزز هذه التجربة قدرات الطلاب على فهم العالم الحقيقي للأعمال ومخاطرها، وبالتالي تعزيز مهاراتهم الريادية والإبداعية التي ستزيد من فرص نجاح مشاريعهم".

مختبر متطور لتعليم مستمر

تجربة المختبرات هي جزء لا غنى عنه في العملية التعليمية وهي عامل رئيسي في إعداد الطلاب للحياة العملية الواقعية في قطاع الهندسة. ولهذا السبب قامت جامعة بوليتكنيك فلسطين ضمن إطار مشروع "الحلزون الثلاثي" بتجهيز مختبرات الهندسة لديها بالأدوات والمعدات التي توفر للطلاب بيئة الممارسة الملائمة. وتماشياً هذه المختبرات الحديثة مع الهدف العام للبرنامج ومن ضمنها تحديث المنهاج، وتعزيز طرق التدريس، ودعم وبناء قدرات أعضاء الهيئة التدريسية وتوفير أحدث الكتب والمراجع. وكانت وحدة فحص ألواح الطاقة الشمسية أحد أهم المعدات التي تم تجهيزها، وهي وحدة فريدة من نوعها في فلسطين ستسمح للطلاب بعمل الأبحاث والتجارب والإختبارات ضمن بيئة حقيقية. وقد بدأ فريق المشروع عملية ترخيص الوحدة من قبل مؤسسة المقاييس الفلسطينية حتى يكونوا قادرين على القيام بالإختبارات والأبحاث والخدمات الإستشارية للشركات التي تعمل في مجال الطاقة الشمسية، وبالتالي تحويل المختبرات إلى مراكز مدرة للدخل تدعم متطلبات العلاقة الأفضل ما بين الجامعة وقطاع الصناعة.

نبذة عن صندوق تطوير الجودة:

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية في 2005 من خلال وزارة التربية والتعليم العالي بتنفيذ مشروع التعليم العالي بدعم من البنك الدولي وبمشاركة الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين 2005 و2009. في الثاني من تموز 2012، استلمت وزارة التربية والتعليم العالي تمويلاً جديداً بقيمة 6.5 مليون دولار لصالح مشروع " الإنتقال من التعليم إلى سوق العمل"، وحيث صندوق تطوير الجودة هو المكون الرئيسي لهذا المشروع. يتم إدارة صندوق تطوير الجودة من قبل وحدة مشاريع البنك الدولي في وزارة التربية والتعليم العالي، حيث تتضمن الوحدة فريقاً فنياً صغيراً (فريق صندوق تطوير الجودة) وهو المسؤول أمام مجلس الصندوق المكون من 11 عضواً مؤهلاً يمثلون القطاع الأكاديمي بالإضافة إلى القطاع الخاص. يهدف المشروع بشكل رئيس إلى تمكين إنتقال الشباب الفلسطينيين من التعليم إلى العمل من خلال تعزيز الرابط بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص. تمت الموافقة في الثاني من كانون الأول 2016 من قبل مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي على تمويل إضافي بقيمة 5 مليون دولار لدعم الجهود المستمرة لزيادة فرص العمل للخريجين الفلسطينيين. سيكون التركيز في التمويل الإضافي لمشروع الانتقال من التعليم إلى العمل على تحسين فرص العمل للطلاب الفلسطينيين في مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى تحسين آفاق توظيفهم. سيستمر صندوق تطوير الجودة بإدارة المنح بنفس الطريقة الشفافة والتنافسية لتقديم الحوافز لمؤسسات التعليم العالي حتى تطور وتنفذ برامج تعليمية موجهة للتوظيف وبالشراكة مع القطاع الخاص. قامت وستقوم مؤسسات التعليم العالي بتعزيز شراكاتها مع القطاع الخاص من خلال التعاون على تصميم المناهج، وتحديث الممارسات التعليمية وتوفير التدريب العملي للطلاب. من المتوقع أن يتمكن صندوق تطوير الجودة من (أ) زيادة الروابط المثمرة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال، (ب) تعزيز المسؤولية الاجتماعية بين مجتمع الأعمال، و (ج) تحضير الخريجين بشكل أفضل لإيجاد الوظائف والحفاظ عليها.

هيئة التدريس وأصحاب العمل يكتسبون ويطورون مهارات مهنية

بهدف تعزيز القدرات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى الشركاء من القطاع الخاص، فقد قام برنامج دبلوم الأوتوميكاترونيك في كلية هشام حجاوي التكنولوجية ضمن مشروع "تطوير برنامج دبلوم الأوتوميكاترونيك" بتنفيذ تدريب مدته 5 أيام لخمسة عشر من أعضاء الكلية والشركاء من القطاع الخاص في مجال "تكنولوجيا الهجين ونقل الكهرباء". الهدف الرئيس من هذا التدريب كان تمكين المشاركين من تطوير مهارات في فهم التطورات الحديثة في تكنولوجيا هجين السيارات.

وحيث أن هذه التكنولوجيا حديثة نسبياً في فلسطين، فقد قامت كلية هشام حجاوي التكنولوجية بالتعاقد مع خبير دولي لتنفيذ التدريب باستخدام المنهج التشاركي. السيد "عدلي عميرة" والذي يعمل مهندساً في مركز صيانة مرسيدس وهو أحد شركاء المشروع الفاعلين، كان أحد المستفيدين الذي تلقوا هذا التدريب وقد عبر عن ذلك بقوله " لقد كنت محظوظاً جداً بتلقي تدريب قيم كهذا، حيث أن من مسؤوليات وظيفتي الحالية مراقبة المتدربين وتزويدهم بالتدريب الفني، وحيث أن تكنولوجيا الهجين حديثة في فلسطين، فقد قدم لي هذا التدريب قيمة عظيمة وأضاف إلى معرفتي ومهاراتي التي سأنتقلها للمتدربين، أنا شاكر جداً على هذه الفرصة".



تدرك كلية هشام حجاوي التكنولوجية أهمية وفعالية برامج التدريب المستمرة لأعضاء هيئة التدريس للنهوض بقدراتهم المهنية في التدريس. ولذلك فإن هذا التدريب هو واحد من برنامج تدريب متكامل لبناء القدرات وهو التزام مستمر على كلية هشام حجاوي التكنولوجية أن تأخذ به.